

السياسة وسلطة حكومة الحضر

الفصل العشرون من كتاب جغرافية الحضر : منظور عالمي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

تشير السلطة إلى قدرة الفرد أو المجموعة على قيادة أو التأثير على سلوك الآخرين . ينظر للسلطة الممنوحة للأشخاص الذين يتم اختيارهم أو تعيينهم من خلال إجراء معتمد اجتماعياً (مثل الانتخابات الديمقراطية) شرعية ، وغالباً ما يشار إليها على أنها سلطة . يمكن ممارسة السلطة أيضاً من خلال الضغط الاجتماعي أو الإقناع أو باستخدام القوة الاقتصادية أو حتى المادية . عامل أساسي في تحديد نتيجة الصراعات على السلطة من خلال "من يحصل على ماذا ، ومتى ، وكيف يكون " ، فهو جوهر نظام الحكم في الحضر .

في هذا الفصل ، نركز الانتباه على أشكال السلطة السياسية والعلاقة الجدلية بين تشغيل السلطة والهياكل الاجتماعية المكانية للمدينة . ونفحص دور الحكومة المحلية والقيود المفروضة على استقلالية الحكم المحلي ، بما في ذلك تأثير مجموعات المصالح المختلفة والعلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية . نأخذ في الحسبان الهيكل الداخلي والتنظيم المكاني للحكومة الحضرية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . نقوم بعد ذلك بتغيير مقياس التحليل للتركيز على طبيعة السلطة وتوزيعها داخل المدينة .

دور الحكومة المحلية

- من حيث المبدأ ، تعزز الحكومة المحلية القيم الأساسية الآتية :-
- ١ . الحرية من السلطة المركزية وإساءة استخدام السلطة المركزية ؛
 - ٢ . المشاركة الشعبية في الحكومة التي يشجعها قرب صناعات القرار والمواطنين ؛
 - ٣ . الكفاءة في الحكومة ، والتي يتم تطويرها من خلال نطاق من التنظيم يسمح بتوفير الخدمات والوظائف العامة والحساسية محلياً .
- وتشمل الأنشطة المتنوعة للحكومة المحلية ما يلي :-
- ١ . تقديم الخدمات العامة ؛
 - ٢ . العمل كوكيل للحكومة المركزية ، كما هو الحال عند تنفيذ تشريعات الدولة ؛
 - ٣ . صياغة السياسات والخطط مثل تلك المتعلقة بالتنمية المحلية ،
 - ٤ . تمثيل المنطقة في التعامل مع الحكومات الأخرى ، كما هو الحال عند طلب المساعدة المالية؛
 - ٥ . حل النزاعات بين المصالح المحلية المتنافسة ، على سبيل المثال حول مواقع المرافق الخدمية ؛
 - ٦ . تنظيم أنشطة القطاع الخاص ، مثل مناطق استخدام الأراضي ومراقبة البناء .
- في الممارسة العملية ، تختلف أهمية أنشطة الحكومة المحلية ، اعتماداً على الفلسفات السائدة للحكومتين المركزية والمحلية ، والاختلافات الموقفية والأيدولوجية بين الأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين على كل المستويات ، وعلى طبيعة العلاقة بين المصالح السياسية والاقتصادية والمحلية .

معوقات عمل الحكومة المحلية ،

حدد غور وكينغ (١٩٨٧) شكلين رئيسيين من القيود المفروضة على آلية عمل الحكومة المحلية . حدود تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية (قيود النوع الأول) وحدود تفرضها مستويات أعلى من الحكومة (قيود النوع الثاني) .

قيود النوع الأول ،

تتبع القيود الاقتصادية والاجتماعية من مصادر متنوعة . والأهم من ذلك ، أن صحة الاقتصاد المحلي قد تحد من القاعدة الضريبية وبالتالي من إمكانية زيادة الإيرادات المحلية . على عكس معظم الدول الأوروبية ، تعتمد مدن أمريكا الشمالية على ضريبة الأملاك المحلية ، وعلى نحو متزايد ، في الولايات المتحدة ، ضريبة المبيعات للحصول على الإيرادات ، تحدد معدلاتها وتقييماتها الخاصة المدن في الولايات المتحدة الأمريكية . يشجع غياب معدل موحد للمجتمعات على التنافس لجذب الشركات وزيادة الإيرادات الضريبية ، التي تعد ضرورة محلية لزيادة قاعدة الإيرادات الضريبية إلى حد كبير تمييزاً تقليدياً بين مدن أمريكا الشمالية والمدن الأوروبية ، على الرغم من أنها قد تكون أقل في المستقبل مع انخفاض استراتيجيات معادلة المنح المركزية في أوروبا . في غياب منح الحكومة المركزية ، قد تجد المناطق الفقيرة من الصعب تمويل مستوى معين من الخدمات العامة .

يشير الشكل الثاني من النوع الأول من القيود إلى القوة المحاصرة للمصالح المهيمنة في المجتمع ، والتي قد تفرض وجهات نظرها حول عملية صنع القرار السياسي . وجدت النظرية النخبوية للقوة الحضرية التي حددها Hunter (1953) في Atlanta GA أن أهم قرارات المدينة تم إجراؤها عن طريق الإجماع غير الرسمي بين النخب الاقتصادية المستمدة بشكل رئيسي من دوائر الأعمال والصناعة . كان صانعو القرار الحكوميون الرسميون ، بما في ذلك العمدة ، جهات فاعلة ثانوية فقط حتى تم الوصول إلى مرحلة التنفيذ . في المقابل ، تقدم نموذج الجمع لقوة المجتمع يقول داهل (1961) أن السلطة مشتتة ، مع وجود نخب مختلفة مهيمنة في أوقات مختلفة على قضايا مختلفة . قد يكون صناع القرار في مجال واحد ، مثل التعليم ، أقل تأثيراً في مجال آخر ، مثل إعادة التطوير الحضري . في نموذج داهل ، تعتبر النخب التجارية من النوع Hunter التي تم تحديدها واحدة فقط من بين عدد من مجموعات القوة المؤثرة . كما رأينا في الفصل السابع ، منذ منتصف سبعينات القرن الماضي ، ركزت نماذج الاقتصاد السياسي للقوة الحضرية على التحالفات الموجهة نحو النمو . تصور نموذج آلة النمو الحضري تحالفاً واسعاً من المجموعات ذات الاهتمام المشترك بالنمو الحضري بما في ذلك قادة الأعمال والمسؤولين الحكوميين والسياسيين ، ومنظمات العمل .

نظرية النظم ، وهي إحدى أشكال هذا المنظور المؤيد للنمو ، حيث تستند فكرة داهل حول التحالفات المتداخلة المتحرجة بين رجال الأعمال المحليين والقادة السياسيين من أجل تحقيق الحلول المطلوبة لمشاكل معينة . يتم تعريف النظام على أنه الترتيبات غير الرسمية التي يتم من خلالها عمل المصالح العامة والخاصة معاً من أجل أن تكون قادرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات الحاكمة . يتشكل النظام من خلال الربط بين مصالح عدد من الجماعات المتعاونة خلف أجندة لتحقيق مجموعة من السياسات . بينما لن يرغب جميع الأعضاء بالضرورة في الحصول على نفس النتائج من النظام ، فإن الجميع يرون أنه من مصلحتهم البقاء داخل الائتلاف . أدت العولمة إلى تشكيل "تحالفات نمو عالمي" جديدة تشتمل على مصالح اقتصادية ذات توجه خارجي (مثل الصناعات السياحية) ، وعناصر من حكومة المدينة تستفيد من جذب وظائف "المدينة العالمية" (مثل منطقة الأعمال المركزية) والجهات الفاعلة السياسية رفيعة المستوى (مثل وكالات الحكومة المركزية). المنتج المادي لهذه "الأنظمة" واضح في تطورات مثل دار الأوبرا في سيدني و Canary Wharf في لندن . وقد أدى تكثيف التغيير الاجتماعي والاقتصادي في مدينة ما بعد الصناعة وبناء تجمعات اجتماعية سياسية جديدة ، بالإضافة إلى الانقسامات الطبقية والعرقية التقليدية ، إلى جعل الأنظمة الحضرية أكثر تعقيداً وتقلباً . قد تحد أيضاً الثقافات السياسية المحلية دور "المناسب" للحكومة المحلية من نطاق إجراءات السياسة المحلية الممكنة . يجب أن تستجيب الحكومات للرأي العام ، ومطالب المجموعة للضرورة الانتخابية .

قد يعيق هيكل الحكومة المحلية نفسها من العمل الفعال . فإن تفتيت الحكومة المحلية في الولايات المتحدة يمثل حاجزاً أمام اتخاذ إجراءات سياسية فعالة للمناطق الحضرية . على وجه الخصوص ، فإن تفتيت الحكومة الحضرية يعزل مجتمعات مراكز المدن مع أعلى تركيز للسكان الفقراء من ثروة الضواحي ويحد من نطاق إعادة التوزيع . كما أن التجزئة المكانية تمكن الضواحي الأكثر ثراء من الانخراط في التقسيم الاستثنائي . على الرغم من أن الهيكل قد يُنظر إليه على أنه رجعي وغير فعال من حيث الحكومة الحضرية ، فقد يتم الدفاع عنه على أساس الديمقراطية المحلية . علاوة على ذلك ، ينظر البعض في الاختيار العام إلى تجزئة المدن العملاقة كجهاز هيكلي مرغوب فيه لتعزيز الكفاءة لأنه يشبه السوق الذي يتنافس فيه عدد كبير من البائعين (الحكومات المحلية) على المشترين (المواطنين - المستهلكين) من خلال تقديم حزم مختلفة من السلع والخدمات المناسبة إلى أذواق المستهلكين المختلفة بأسعار مختلفة (الضرائب).

معوقات النوع الثاني

كما أن الحكومات المحلية مقيدة بالقيود الدستورية والقانونية التي تفرضها المستويات العليا من الحكومة .

الهيكل الداخلي ، في بريطانيا ، يتم تحديد البنية الداخلية للسلطات المحلية إلى حد كبير بموجب قانون الحكومة المركزية . يجب أن تتكون كل حكومة محلية من مجلس يتألف من أعضاء منتخبين من عناصر داخل السلطة المحلية . يتم تعيين العمدة من هيئة المستشارين . في الولايات المتحدة الأمريكية ، يخضع هيكل الحكومة المحلية لقانون الولاية ، على الرغم من أن الناخبين في معظم الولايات يُمنحون بعض السلطة التقديرية بموجب أحكام الحكم المحلي لاختيار شكلهم الخاص من الحكم . الشكلا الأكثر شيوعاً هما :-

١- شكل مجلس العمدة ، الذي يضم عمدة منتخب بشكل منفصل كرئيس تنفيذي للحكومة ومجلس منتخب كسلطة تشريعية . هذا هو الشكل الأكثر انتشاراً لحكومة المدينة في الولايات المتحدة والشكل السائد في المدن الكبيرة . بموجب هذا الترتيب ، يتمتع رؤساء البلديات بسلطات تنفيذية مهمة ، بما في ذلك سلطات التعيين وسلطات التدخل مباشرة في سلوك حكومة المدينة ، والاعتراض على ميزانية المدينة و التشريع .

٢. نموذج مدير المجلس ، ويتألف من مجلس منتخب ومدير مدينة محترف يوظفه المجلس لإدارة الحكومة . هذا الهيكل شائع في العديد من المجتمعات المتوسطة الحجم . بموجب هذا النظام ، يتمتع العمدة بسلطة أقل والممثل الرئيسي هو مدير المدينة ، الذي يتمتع بسلطة تعيين ، وهو المسؤول عن إعداد ميزانية المدينة ، ووضع توصيات السياسة والإشراف على حكومة المدينة .

إن أنظمة إدارة المجلس ، التي تركز على المدير المحترف أو السلطة التنفيذية الفعالة ، تعطي اهتماماً أقل لمطالب المواطن واهتماماته من أنظمة مجلس العمدة ، حيث يمكن التعبير عن هذه المطالب بشكل مباشر أكثر من خلال العملية السياسية . وفقاً لبولينز وشماندت (١٩٧٠) ، تبدو حكومات مديري المجالس هي الأنسب لـ "مجتمعات ذوي الياقات البيضاء المتجانسة نسبياً حيث التمثيل السياسي للمصالح المتنوعة ليس عاملاً مهماً" .

تقديم الخدمات

تحدد الحكومة المركزية في بريطانيا وحكومة الولاية في الولايات المتحدة الأمريكية بعض الخدمات التي يجب أن تقدمها الحكومات المحلية ، وفي بعض الحالات تحدد أيضاً مستوى وجودة الخدمة . وبنفس القدر من الأهمية قد تكون القيود المفروضة على الخدمات التي قد ترغب المجالس المحلية في تقديمها ولكنها لا تستطيع ذلك . بموجب قاعدة الاختلافات ، يُحظر على السلطات المحلية البريطانية تقديم خدمات لم يأذن بها البرلمان على وجه التحديد . في حكومات مدن الولايات المتحدة بالولايات ذات الالتزام الصارم بقاعدة ديبلون (التي تنص على أنه لا يمكن للمدن أن تفعل سوى ما تسمح به الهيئات التشريعية في الولاية صراحة للقيام بذلك ، أو ما هو "ضمنياً إلى حد ما" أو "لا غنى عنه") في نفس وضع سلطات المدن البريطانية

. من ناحية أخرى ، يمكن للمدن في الولايات التي تسمح بسلطات حكم واسعة ، تقديم أي خدمة بشكل غير صريح محظورة من قبل حكومة الولاية . والنتيجة هي خليط معقد من تقديم الخدمات في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة .

قيود الضرائب والنفقات ،

في حين أن السلطات المحلية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية محدودة في مقدار الضرائب التي يمكن أن تفرضها ، يختلف الدافع وراء هذه القيود . في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يمكن للناخبين التصويت على حدود الضرائب المحلية في استفتاء سنوي ، يُنظر إلى حدود الإنفاق على أنها أداة للتحقق من ميول "الضرائب والإنفاق" للسياسيين المنتخبين والتأكيد على شرعية الديمقراطية المباشرة . في المملكة المتحدة ، ليس الهدف الرئيسي من السيطرة المركزية على الإنفاق المحلي هي المساواة المحلية ولكن لضمان عدم اتباع السلطات المحلية لسياسات مالية تتعارض مع السياسة الاقتصادية الوطنية .

في عام ١٩٨٥ ، تم فرض رسوماً على أعضاء مجلس العمل في ليفربول الذين وضعوا ميزانياتهم في وقت متأخر في محاولة لمقاومة قيود الإنفاق على الحكومة المركزية بشكل فردي . وبما أنهم لم يتمكنوا من الدفع ، فقد تم إعلان إفلاس كل منهم ، وبالتالي تم استبعادهم من تولي الوظائف العامة .

المنح ،

يمكن تقديم مساعدات المنح الحكومية المركزية من ممارسة السيطرة على الحكومة المحلية . يمكن أن تكون المنح إما لغرض معين (على سبيل المثال لتمويل نظام النقل العام) أو لأغراض عامة . معظم المنح في المملكة المتحدة هي منح عامة والهدف الرئيسي هو التحكم في المبلغ الإجمالي الذي تنفقه الحكومة المحلية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن جميع المنح الفيدرالية لحكومات الولايات والحكومات المحلية في الولايات المتحدة و ٩٠ % من منح الولايات للحكومات المحلية هي لأغراض خاصة . وهذا يمكن الطبقة العليا من التأثير على نشاط الحكومة المحلية . وبالتالي يحظر القانون الاتحادي المتلقي من استخدام الأموال الفيدرالية بطريقة تميز ضد مجموعات الأقليات ، بينما تتطلب المنح الفيدرالية للتعليم من جميع المناطق التعليمية التي تتلقى أموالاً لتقديم تعليم ثنائي اللغة لأي مجموعة من ٢٠ طالباً أو أكثر يتحدثون اللغة الأجنبية نفسها .

توجيه السياسات

في حين أن التعميمات الإدارية يتم توظيفها في الولايات المتحدة الأمريكية فقط كوسيلة ملزمة قانوناً لتنفيذ القوانين الفيدرالية وبرامج المنح ، في المملكة المتحدة ، هناك تدفقا ثابتاً في اتجاه واحد من التعميمات يربط بين الحكومة المركزية والمحلية . قد تكون هذه الوثائق استشارية أو تفسيرية أو إلزامية . بالإضافة إلى هذه التعميمات المنتظمة المتعلقة بالسياسات ، كما رأينا في الفصل ٨ ، فإن الحكم الذاتي للحكومة المحلية مقيد بشكل كبير بسبب السياسة والتخطيط الحضري الوطني .

الهيكل المكاني للحكومة المحلية في المملكة المتحدة

الحكومات المحلية في بريطانيا هي من إنشاء البرلمان ، والذي يمكن من خلال تصويت الأغلبية البسيطة إعادة هيكلة الحكومة المحلية أو حتى إلغاء وحدات الحكومة المحلية كما في عام ١٩٨٦ عندما ألغت الحكومة المحافظة للسيدة تاتشر مجلس لندن الكبرى الذي يسيطر عليه حزب العمل ، إلى جانب المقاطعات الحضرية في ست تجمعات أخرى . في الولايات المتحدة الأمريكية ، يكون من غير الدستوري أن تفرض الحكومة الفيدرالية إرادتها بهذه الطريقة . من ناحية أخرى ، تتمتع الدول بسلطة عليا على الحكومات المحلية ، على النحو المنصوص عليه في حكم ديلون لعام ١٨٦٨ ، لكنها لن تنظر باستخدام سلطاتهم الدستورية لإعادة تنظيم الحكومة المحلية بطريقة جذرية . في إنجلترا ، يعتمد النظام الحالي للحكم المحلي

على مستوى واحد من مجالس المقاطعات الوحودية التي تشمل المناطق الحضرية الرئيسية ، ومجموعة من سلطات المقاطعات ذات المستويين .

السلطات الموحدة مسؤولة عن الحكم المحلي في اسكتلندا وويلز . إن إزالة الطبقة العليا من الحكم المحلي في عام ١٩٩٦ (مناطق في اسكتلندا ومقاطعات في إنجلترا وويلز) قد أثار صعوبات في تخطيط المناطق الوظيفية الحضرية . وقد يتطلب ذلك إنشاء سلطة منظمات مشتركة متخصصة ذات سلطات تنفيذية لتنسيق المهام مثل النقل في مناطق حضرية أكبر .

الولايات المتحدة الأمريكية

يتم تنظيم الحكومة المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية في سلسلة من المناطق المتداخلة . على أعلى مستوى هي الولايات الخمسين ، المسؤولة عن مجموعة واسعة من الوظائف ، وكثير منها مفوض إلى السلطات القضائية المحلية . تحت مستوى الولاية هناك أربعة أنواع رئيسية من الحكم المحلي :-

١. المقاطعة هي الوحدة الأساسية للحكومة المحلية . تم إنشاء المقاطعات في وقت مبكر من تسوية المستعمرات الأصلية واستخدمت كإطار لتوطين المناطق الداخلية ، وتوفير نمط شبكي منظم للمناطق الإدارية في معظم أنحاء البلاد . في المناطق الريفية حيث لا توجد مدن مدمجة ، تعمل حكومة المقاطعة كحكومة محلية للأغراض العامة . وعادة ما تنظم استخدام الأراضي ، وترخص الشركات ، وتوفر خدمات الشرطة والإطفاء وغيرها من الخدمات . عادة ما تتولى المدن في المناطق الحضرية وظيفة الحكومة المحلية الأساسية للأغراض العامة لسكانها ، وتخدم المقاطعات هذا الغرض فقط للأراضي غير المدمجة .

٢- في إحدى وعشرون ولاية ، معظمها في الشمال الشرقي ، تحتوي المقاطعات على شبكة من البلديات التي تؤدي عددًا محدودًا من الوظائف مثل توفير إضاءة للشوارع وصيانة الطرق .

٣. البلديات ذات أهمية أكبر داخل المقاطعات . وهي مناطق ذات كثافة سكانية عالية تم دمجها بشكل قانوني لتقديم خدمات الحكومة المحلية بشكل مستقل عن تلك الموجودة في المقاطعة الشاملة .

يتم اعتماد التأسيس من قبل حكومة الولاية بعد التماس عام واستطلاع الناخبين المتضررين ، فالعديد من البلديات هي مدن أو بلدات . يتم تحديد مهام الحكومة البلدية إما في ميثاق فردي يصف شكل وتكوين وسلطات وحدود مسؤولي المدينة ، أو يتم تحديده بشكل عام في قانون الولاية لجميع المدن . الاختلاف المهم هو ميثاق حكم المنطقة الذي بموجبه يترك التعريف الدقيق لسلطات المدينة للناخبين في الحدود التي حددها دستور الولاية . تعمل حوالي ثلاثة أرباع المدن الأمريكية الكبرى بموجب أحكام النظام الداخلي . قد تحل بلدية كبيرة محل المقاطعة تمامًا ، لتصبح مقاطعة حضرية .

٤. الدوائر الخاصة هي أكثر أنواع الحكومات المحلية انتشارًا وتم إنشاؤها لأداء وظيفة محددة مثل توفير الحماية من الحرائق أو خدمات المستشفيات أو إمدادات المياه . لا يخضع مديرو المقاطعات الخاصة للمساءلة أمام مسؤولي المدينة أو المقاطعة لأن المقاطعات الخاصة هي كيانات قانونية منفصلة . لا تتوافق حدودهم بالضرورة مع حدود أي وحدة حكومية محلية أخرى وغالبًا ما تتداخل مع حدود المدينة وبعضها البعض . النوع الأكثر شيوعًا للمنطقة الخاصة هو منطقة المدرسة . يمكن أن يكون الوجود المنفصل لهذه السلطات ذات الوظيفة الواحدة عامل جذب رئيسي للضواحي الذين يرغبون في السيطرة على الطابع الاجتماعي والديمقراطي لمستجمعات المدارس . بشكل أعم ، يتم تقييم المناطق الخاصة لأنها يمكن أن تعمل بشكل منفصل عن القيود المالية للحكومات المحلية الأخرى . على سبيل المثال ، يمكن للمقيمين الذين يرغبون في إضاءة أفضل للشوارع في المدينة وصلت بالفعل إلى حد الديون أن يشكلوا إنارة مستقلة لشوارع المنطقة التي يمكن أن تباع السندات لتمويل النظام الجديد غير المقيد بحد دين المدينة . تختلف المناطق الخاصة بشكل كبير في الحجم . يغطي بعضها بضع كتل من المدن (على سبيل المثال منطقة الحفاظ التاريخية) . واحدة من أكبر المناطق الخاصة هي هيئة ميناء

نيويورك ، التي لها ولاية قضائية في كل من نيويورك ونيوجيرسي ، وفي عام ١٩٨٧ كان لديها أكثر من ٩٠٠٠ موظف وتبلغ مبيعاتها السنوية ١,٣ مليار دولار . وقد ارتفع عدد المقاطعات الخاصة باستمرار ، مع زيادة بنسبة ٥٩% بين عامي ١٩٥٧ و ٢٠٠٢ .

نمو المدينة وملحقها ودمجها في الولايات المتحدة الأمريكية

في حين أن تخطيط نظام المقاطعات كان مطلبًا في جميع الولايات الأمريكية ، لم يتم إنشاء حكومة البلدية إلا عندما عد السكان المتضررين ذلك ضروريًا . حصلت البلديات الأصلية على حكومة مستقلة لكامل المنطقة المبنية ، ومع نمو المدن والبلدات ، تم توسيع الحدود البلدية وفقًا لذلك . في بعض الحالات ، كان توسيع الحدود ضروريًا قبل التطوير الحضري للمتكمين من توفير المرافق . ففي القرن التاسع عشر ، ضمت المدن في كثير من الأحيان مساحات كبيرة من الأراضي غير المطورة . حتى أواخر القرن التاسع عشر ، لم تكن هناك معارضة تذكر للمطالب الإقليمية للبلديات الآخذة في التوسع ، لكن سكان المناطق الهامشية الحضرية بشكل متزايد خلصوا إلى أن مصالحهم كانت تخدم بشكل أفضل من خلال دمجها كبلدية منفصلة ومقاومة الضم من قبل المدينة المركزية . كان العامل في هذا التحول في الرأي هو نظام الضرائب المحلية .

نظرًا لأن المساهمة الرئيسية في الإيرادات المحلية تأتي من الضرائب العقارية ، فقد كان من مصلحة أصحاب العقارات التجارية والصناعية والأسر ذات الدخل المرتفع أن يتواجدوا في البلديات التي لديها احتياجات إفاق أقل وبالتالي معدلات ضرائب أقل . منذ أواخر القرن التاسع عشر ، كانت عملية الاندماج ذات أهمية كبيرة في تحديد التكوين الاجتماعي المكاني للمدن الأمريكية .

الدمج الدفاعي ، المصمم للحفاظ على الوضع الراهن ، أمر شائع . ويتجلى ذلك في عدد البلديات التي انتشرت في مقاطعة ناسو نيويورك في فترة ما بين الحربين . تم دمج واحدة من هذه ، Lake Success ، كبلدية في عام ١٩٢٦ للحفاظ على العدد المتزايد من زوار نهاية الأسبوع من خلال منح السكان السيطرة على الممتلكات على جانب البحيرة وطرق الوصول . في سانت لويس كاونتي ، تضاعف عدد البلديات بين ١٩٤٠ و ١٩٥٠ حيث اختارت المجتمعات المحلية وضع البلدية لحماية نفسها من الضم من قبل الآخرين . بعض هذه البلديات الجديدة كانت صغيرة . في عام ١٩٤٦ اختار سكان منطقة تبلغ مساحتها ١١ فدانًا فقط (٤,٥ هكتار) الاندماج في قرية ماكنزي ، وبحلول عام ١٩٥١ ، كانت ستة وعشرون من بلديات المقاطعة تحتوي على مناطق أقل من ١٠٠ فدان (٤٠ هكتار) .

في بعض الحالات تطلب الضواحي حصولها على عائدات الضرائب المتاحة من سكانها لاستخدامات الأراضي التجارية . وكانت الطريقة الوحيدة لأصحاب المنازل في المناطق غير المدمجة الاحتفاظ بالإيصالات الضريبية من مركز تسوق أو مصنع جديد قبل الضم إلى بلدية مجاورة . أدى هذا إلى بعض الممارسات التأسيسية الرائعة في حقبة ما بعد الحرب مباشرة .

شراكة البلديات ،

بمجرد تأسيسها ، تكتسب البلدية سلطات قانونية تنقل عددًا من المزايا للسكان . وهي تشمل ما يلي :-

- ١ . يجب على المقيمين دفع الضرائب فقط لتغطية تكاليف الخدمات داخل بلديتهم . وبالتالي يمكن للمقيمين الأثرياء في الضواحي تجنب تقاسم تكاليف الاستهلاك الاجتماعي للفقراء داخل المدينة .
- ٢ . يمكن لسكان البلديات المستقلة عزل أنفسهم من الأنشطة السياسية في الأماكن الأكبر التي قد يتم فيها تجاوز مصالحهم .
- ٣ . تمكّن سلطات تخطيط استخدامات الأراضي للبلديات السكان من تحديد التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة واستبعاد الاستخدامات غير المرغوب فيها للأراضي . يمكن إبعاد الأسر الفقيرة عن طريق التقسيم الاستثنائي . الضواحي السكنية الحضرية الصغيرة التي تسكنها

العائلات ذات الدخل المرتفع والمخصصة لاستخدام واحد مهيمن للأرض تمثلها Bow Mar و Columbine Valley و Cherry Hills. معظم هذه المناطق مخصصة للحد الأدنى من مساحة البناء التي تبلغ ٢,٥ فدان (١ هكتار) وقليلًا جدًا من البلديات يتم تخصيصها بكثافة أقل من فدان (٠,٤ هكتار) لكل منزل. ومع ذلك، لا يتم تخصيص جميع البلديات السكنية حصريًا لمثل هذه الكثافات المنخفضة وبالتالي السكان ذوي الدخل المرتفع. يتم تخصيص Glendale بالكامل تقريبًا للشقق.

يوجد في فيدرال هايتس مساحات كبيرة مخصصة للمنازل المتنقلة، وماونتن فيو مشغولة من قبل مجموعات الدخل المتوسط (بمتوسط قيمة للمسكن خمس تلك في تشيري هيلز). تسعى الضواحي المتوسطة الدخل الأكبر إلى الغرب من دنفر لجذب، بدلاً من صد، استخدامات الأراضي غير السكنية من أجل استخدام مساهماتها في قاعدة الضرائب العقارية لتقييد الفواتير الضريبية للسكان ودعم تقديم الخدمات البلدية. في هذا يتنافسون على عائدات ضريبة الأملاك مع بعضهم البعض ومع المدينة المركزية.

سلبيات الحكومة المجزأة،

إن المشاكل التي يفرضها هيكل الحكومة المحلية المجزأة هي الأكثر وضوحًا في الولايات المتحدة، حيث يشكل تنوع السلطات القضائية المحلية والعدد الكبير من العلاقات الحكومية الدولية شبكة معقدة. إحدى نتائج هذا الوضع السياسي هو تطوير الفوارق المالية الرئيسية بين الحكومات المحلية المختلفة، وخاصة بين سلطات المدينة المركزية والضواحي. تتبع الأزمة المالية الأساسية للمدن من:-

١. زيادة الطلب على الخدمات الحضرية، بما في ذلك توفير الرعاية الاجتماعية؛
٢. زيادة في الإنفاق الحضري العام بسبب البنية التحتية المتقدمة والحاجة لخدمة منطقة الأعمال المركزية؛
٣. المعارضة المتزايدة للضرائب الحضرية،

٤. عدم قدرة معظم المدن على الاستفادة من الموارد الاقتصادية للمنطقة الحضرية بأكملها. كما رأينا في الفصل ١٧، في قلب التفاوت المالي في الضواحي وسط المدينة هو الجدل حول مدى استفادة سكان الضواحي من خدمات المدينة مع تقديم القليل من المساهمة في تكاليفهم. أن هذا النقاش لا يقتصر على المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل الصعوبات الأخرى التي تنشأ عن البنية المجزأة للحكومة المحلية الأمريكية ما يلي:

١. لا يملك الناخبون سيطرة تذكر على المنطقة الخاصة، وهي أكثر وحدات الحكومة المحلية انتشارًا.

٢. يمكن أن يكون للعديد من القضايا المحلية الظاهرة مثل قرارات استخدام الأراضي آثارا واسعة النطاق، كما هو الحال في انتشار التلوث من ولاية قضائية واحدة.
٣. لا يوجد كيان واحد لديه القدرة على ممارسة القيادة الفعالة، مما يجعل من الصعب التخطيط للمنطقة ككل.

سياسة الانعقاد،

تنتقل ميول الانفصال إلى البنية المجزأة للحكومة المحلية في الولايات المتحدة. بالنسبة للبعض، فإن سياسة الانفصال تميز القيم الخاصة على القيم الاجتماعية الجماعية. يمكن للمواطنين الذين يمتلكون الموارد اللازمة أن يختاروا الانتقال من ولاية قضائية إلى أخرى تناسب مثلهم العليا. ويتجلى ذلك بشكل أوضح في مشاريع الإسكان "الخاصة" المنفصلة عن بقية العالم بواسطة الجدران والخدمات المخصصة وأساليب الحكم. جمعيات مالكي المنازل التي تحكم هذه CIDs، (ينظر الفصل ١٨)، هي في الأساس حكومات خاصة تتمتع بسلطات كبيرة ولكن بدون الحقوق والمسؤوليات الدستورية المرتبطة عادة بحكومة البلدية. على نحو متزايد، تنطوي السياسة الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية على صراع بين أماكن

منفصلة بدلاً من صراع بين المجموعات والأفراد داخل الأماكن . في بعض الحالات ، يتضمن ذلك تحركات من قبل مجتمعات بأكملها للانفصال عن هيكل الحكومة المحلية .

في لوس أنجلوس ، منذ أوائل التسعينات ، سعت مقاطعات مثل وادي سان فرناندو في الشمال ومنطقة سان بيدرو / ويلمنجتون في الجنوب إلى الانفصال عن المدينة . ولدت هذه الحركات تفسيرات متعارضة . يجادل الانفصاليون في تقاليد الليبرالية الأمريكية القائمة على الحقوق بأن المواطنين (أي أصحاب الأملاك ودافعي الضرائب) يحق لهم أن يحكموا شؤونهم الخاصة في بحر محلي قدر الإمكان . يصف المعارضون الانفصال بأنه حركة انفصال اجتماعي قائمة على الطبقة (وتمسكة بشدة) يتم التعبير عنها بعبارة سياسية تسعى إلى تجنب المسؤولية عن المجتمعات المجاورة الأكثر فقراً .

بالنسبة لجغرافي الحضر ، يسلط النقاش الانفصالي الضوء على البعد المكاني للسياسة الحضرية . يتعلق المثال المحلي على "انفصال الناجحين" من النظام السياسي الحضري الأكبر بمحاولة المتقاعدين في Sun City West CID في شمال فينيكس للانتقال على أنفسهم من منطقة المدرسة المحلية لتجنب دفع الضرائب لدعم الخدمة التي يقومون بها لا يستخدم هذا الصراع بين كبار السن من الطبقة المتوسطة الأنجلو والمجتمعات اللاتينية من الطبقة العاملة المجاورة ، أبرز العواقب الاجتماعية للتجزؤ السياسي للمساحات الحضرية ، وبالنسبة للبعض ، يدعم قضية حكومة المركز .

حكومة المتروبولية ،

الاستراتيجيات الرئيسية المقترحة لمعالجة الانقسام السياسي هي :-

- ١ . توحيد الحكومات المحلية ؛
- ٢ . نقل الوظائف إلى الحكومات ذات المستوى الأعلى ؛
- ٣ . إنشاء السلطات ذات الأغراض الخاصة ؛
- ٤ . تقديم الخدمات من خلال الاتفاقيات بين البلديات ؛
- ٥ . إنشاء نظام من مستويين للحكومة الحضرية .

سلطت اللجنة الاستشارية للعلاقات الحكومية (١٩٧٤) الضوء على المزايا الوظيفية لدمج حكومات المدن العملاقة في سلطة واحدة . أن السلطة التقليدية للسلطات البلدية والكرهية لـ "الحكومة الكبيرة" منعت إلى حد كبير تنفيذ هذا إستراتيجية . ومن المفارقات ، تم إدخال نظام من مستويين من الحكومة الحضرية في بريطانيا في عام ١٩٧٥ ، فقط لتفكيكها في عام ١٩٩٦ مع إدخال السلطات الوحيدة لمعظم المناطق الحضرية .

في الولايات المتحدة الأمريكية ، أقيمت متطلبات الحكومة الفيدرالية أو الحوافز معظم المناطق الإحصائية الحضرية (MSAs) لتأسيس شكل من أشكال تنظيم التخطيط على مستوى المدن العملاقة . هذه "مجالس حكومات" (مثل رابطة حكومات منطقة الخليج) تطوعية واستشارية تماماً ، والحكومات المحلية غير ملزمة قانوناً باتباع توصياتها . تتمثل محاولة أكثر طموحاً لحكم هذه المنطقة في هيكل من مستويين تم إنشاؤه في تورنتو عام ١٩٥٣ ، حيث يحكم المستوى الأول على مستوى المدينة العملاقة ، مترو ، من قبل ممثلين عن وحدات الحكومة المحلية الموجودة مسبقاً . إن وجود مترو على المدى الطويل هو شهادة على فائدته الوظيفية . ومع ذلك ، فإن المشكلة المتزايدة هي أن المنطقة المبنية في المدينة العملاقة قد امتدت عبر حدود المترو ، والتي ظلت دون تغيير بسبب معارضة مدينة تورونتو (التي سيكون مثل هذا التوسيع مركزياً بشكل غير مقبول) ومن حكومة المقاطعة (التي سيكون التوسع فيها لامركزياً بشكل غير مقبول). في عام ١٩٩٨ ، تم دمج الوحدات الحكومية المحلية السبع الموجودة في مترو تورنتو في مدينة ضخمة واحدة من ٢,٤ مليون شخص . بينما تركت بنية الحكومة المحلية في ما تبقى من منطقة تورونتو الكبرى (GTA) دون تغيير . أوصت حكومة المقاطعة بتشكيل مجلس خدمات تورونتو الكبرى لتطوير استراتيجية تنسيق البنية التحتية لتوجيه النمو الحضري والإدارة عبر GTA . من الناحية العملية ، من غير المحتمل أن تتمكن هذه الهيئة ،

مع عدم وجود سلطات لزيادة الإيرادات وتقسيم تنفيذي بين سلطات المدينة وضواحيها ، لكل منها أهدافها الخاصة ، من إعادة توزيع الموارد داخل GTA .

علاوة على ذلك ، فإن حركة السكان للضواحي مستمرة وظهور متعدد الوسائط من المرجح أن تعزز السلطة الانتخابية للبلديات الخارجية في صنع سياسات المقاطعات وزيادة التفاوتات الاجتماعية والمالية بين المناطق الداخلية والخارجية لـ GTA. ومن الأمثلة الأكثر نجاحًا على إعادة توزيع الموارد داخل منطقة حضرية هي مينيابوليس سانت بول مينيسوتا منطقة المدن المزدوجة ، التي أنشأت آلية للتقاسم الضريبي في الضواحي الداخلية ، خطة التفاوتات المالية (FDP) ، والتي بموجبها يتم وضع ٤٠% من جميع الزيادات في ضرائب الملكية التجارية والصناعية في صندوق FDP على مستوى المنطقة . يتم توزيع وارد الصندوق السنوي على كل البلديات على أساس عدد سكانها والنسبة بين تقييم الفرد للممتلكات داخل كل ولاية قضائية وتقييم الفرد للممتلكات في منطقة المدن التوأم ككل . في عام ١٩٩١ ، مثل صندوق FDP 290.5 مليون دولار ، أكثر من ٣٠% من تقييم الممتلكات في المنطقة ، وأسفر عن تحويلات ضريبية إلى ١٥٧ ولاية قضائية و صافي المساهمات من واحد وثلاثين ، وبالتالي تقليل الفجوة بين البلديات الغنية والفقيرة داخل المنطقة .

تم إدخال شكل من مستويين من الحكومة الحضرية في مقاطعة ديد ، يشمل ميامي ، في عام ١٩٥٧. تمنح خطة المقاطعة الحضرية الشاملة لحكومة المقاطعة دورًا قويًا ومتكاملًا على مساحة ٢,٠٥٤ ميل مربع (٥٣٠٠ كيلومتر مربع) وسبعة وعشرون بلدية . هيكل مماثل هو إدارة Unigov ، التي تم تقديمها في عام ١٩٦٩ لمدينة إنديانابوليس والمناطق النائية في مقاطعة ماريون . إن شبكة مترو دنفر ، هي ائتلاف من المنظمات العامة والخاصة في منطقة دنفر ، لديها التنمية الاقتصادية باعتبارها النتيجة المرجوة . تسعى لتحقيق ذلك عن طريق الحد من المنافسة بين اختصاصات الأعضاء (التغيير الاجتماعي والسياسي) من خلال استراتيجيات تتميز بانخفاض الشكليات والاستقلالية المحلية ، والتي تولد مقاومة سياسية منخفضة . من ناحية أخرى ، سعى ميثاق مقاطعة لوزيفيل جيفرسون الذي تم تأسيسه في عام ١٩٨٥ إلى معالجة قضايا الربح المتبادل وإعادة التوزيع من خلال السعي لتحقيق المساواة المالية داخل المنطقة .

تؤثر هذه الأهداف بشكل واضح على استقلالية السلطات القضائية المحلية . بشكل غير مفاجئ ، إعادة توزيع الموارد هي الأكثر صعوبة من تحقيقها . بشكل عام ، تتبع معارضة زيادة نقل السلطة إلى الحكومة الحضرية من أولئك في الحكومة ذات المستوى الأعلى ، الذين نادراً ما يرغبون في تحدي سلطتهم من قبل منطقة حضرية رئيسية ، ومن الحكومات البلدية ذات المستوى الأدنى التي تحرس سلطاتها وامتيازاتها بغيرة . من منظور أوسع ، قد يُنظر إلى مشاريع الحوكمة الحضرية في مناطق المدن الأمريكية ليس فقط على أنها جهود لإعادة ربط المدن المركزية بضواحيها ولكن كرد على عدد لا يحصى من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمكانية التي أثرت على التنمية الحضرية على مدى العقود الأخيرة .

السلطة في المدينة

وقد ركزت مناقشتنا حتى الآن على هيكل الحكومة الحضرية والصراعات بين السلطات القضائية المختلفة . يتم توزيع السلطة أيضًا بشكل غير متساو داخل المدن ، حيث يتم خوض صراع على السلطة بين مجموعات المصالح الرسمية وغير الرسمية ، كل منها يسعى للتأثير على طبيعة وأفعال الدولة المحلية . هناك تمييز مفيد بين الوكلاء أو مجموعات المصالح التي تعمل داخل الهيكل الحكومي السائد ، بما في ذلك التأثيرات غير الرسمية واستراتيجيات المشاركة العامة "من أعلى إلى أسفل" الرسمية ، ومجموعات الضغط "المتطرفة من القاعدة" أو الحركات الاجتماعية الحضرية الأكثر جذرية .

التأثير غير الرسمي ،

تعمل شبكات التأثير غير الرسمية خارج الآليات الرسمية للديمقراطية التمثيلية لتوجيه مصالح قطاعات معينة من السكان المحليين إلى صناعات السياسات . حدد (Dunleavy 1980) ثلاثة مجالات تكون فيها شبكات التأثير غير الرسمية مهمة :-

١. تلعب المنظمات الحزبية المحلية في المملكة المتحدة دورًا مهمًا في ربط مجموعات المجالس بالمصالح المرتبطة بالحزب . يحدث هذا من خلال الهياكل الحزبية الرسمية (مثل مشاركة النقابات العمالية في حزب العمل) ، من خلال تداخل العضوية (مثل بين حزب المحافظين وغرفة التجارة المحلية) أو عبر المنظمات الاجتماعية (مثل الأندية السياسية) المرتبطة بالأحزاب المحلية . كل هذه تعمل على تنظيم وصول النخب السياسية المحلية . بالنظر إلى حالة سيطرة طرف واحد في الحكومة المحلية الحضرية ، يمكن أن يؤدي هذا إلى تعريف حقيقي لمجموعات المصالح "الداخلية" و "الخارجية" في مناطق معينة . النظام الانتخابي في معظم البلديات الأمريكية غير حزبي ، والأحزاب السياسية غير مهمة نسبيًا على المستوى المحلي . النشاط السياسي لمجموعة المصالح له أهمية أكبر . غالبًا ما يتم تشكيل مجموعات المواطنين للدفاع عن مساحة الحي السكني ضد التطفل غير المرغوب فيه . حملة جمعيات أصحاب المنازل أو دافعي الأسعار من أجل تخفيض الضرائب ، بينما ، كما رأينا في مناقشاتنا حول تحالفات النمو والأنظمة الحضرية ، تعد مجموعات الأعمال من بين أكثر العوامل نشاطًا وأكثر تأثيرًا على المستوى المحلي .

٢. تمثل الرعاية الخط الرئيسي الثاني للتأثير غير الرسمي. في معظم المناطق ، من الممكن تحديد "مجتمع البرغر" المكون من أعضاء مجلس الحزب الرئيسي ، وبعض نشطاء الحزب وأعضاء من المصالح المرتبطة جزئيًا ، مدعومًا معًا من خلال التحيز من الطبقة المتوسطة والعضوية المتداخلة في الحكومة المحلية ووكالات الدولة الأخرى (على سبيل المثال السلطات الصحية الإقليمية والمحلية) . يمتد تأثير هذا المجتمع على نطاق واسع من خلال الهيكل الاجتماعي بسبب انتشار الترشيحات السياسية لمناصب مثل قاضي الصلح وعضوية مجالس إدارة المدارس . بالإضافة إلى الهيئات التي يتم تحديد النخب المرتبطة بها سياسيًا بشكل رسمي ، يمكن أن يمتد تأثير مجتمع البرغر إلى مجموعات أخرى مثل وكالات الرعاية التطوعية ، والتي غالبًا ما تعتمد على منح المجلس وبالتالي حريصة على إرضاء السياسة والتعيينات .

٣. درجة من الفساد (على سبيل المثال ، تفضيل الأصدقاء في تخصيص مجلس البلدية أو إذن التخطيط) أمر لا مفر منه ، وعلى المستوى الفردي ليس له تأثير كبير على السياسة العامة. يتمثل التهديد الأساسي لشرعية الحكومة المحلية في الاستغلال الاقتصادي المباشر للنظام من قبل الشركات الكبيرة (على سبيل المثال في تحديد قيم الأراضي والممتلكات وبناء البنية التحتية العامة) مع شبكات الفساد التي غالبًا ما يتم تنظيمها . في مدينة برمنغهام ، على سبيل المثال ، احتفظت شركة بناء إقليمية بقائمة عيد الميلاد تضم ٢٠٠٠ موظف من السلطات المحلية ، بما في ذلك مهندس مدينة فاسد ، وفي الفترة ١٩٦٦-١٩٧٣ حصل على ١١٠ مليون جنيه استرليني بقيمة عمل الإسكان العام .

تم دمج المحسوبية السياسية والفساد في نظام الآلات السياسية والرؤساء الذين أداروا العديد من المدن الأمريكية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . كانت الآلة عبارة عن هيكل غير رسمي للتأثير والسلطة وحشد الأصوات فتوزعت المنصب على المؤيدين . كان رئيس المدينة رئيسًا لمنظمة هرمية وصلت إلى مستويات الجناح والدائرة ، حيث كان القباطنة مسؤولين عن تنظيم التصويت . في سياق المناطق الحضرية في القرن التاسع عشر . وقد عمل هذا في الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا كنظام رعاية غير رسمية ، حيث وفر للمهاجرين الوظائف والمأوى مقابل الولاء والتصويت المنضبط . على الرغم من أن أوج سياسات الآلة في الولايات المتحدة كانت في القرن التاسع عشر ، فقد عملت آلة سياسية قوية في شيكاغو حتى منتصف السبعينيات .

التصويت ،

يمثل انتخاب الموظفين العموميين من خلال التصويت ظاهرياً رابطاً مباشراً بين الأفضليات العامة والسياسة العامة . يتمتع جميع المواطنين في المجتمعات الديمقراطية بحقوق تصويت متساوية . هذا لا يعني أن لجميع المواطنين صوتاً متساوياً في تقرير السياسة العامة. يفشل العديد من المواطنين في ممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات المحلية . انخفاض نسبة الإقبال على الناخبين هي سمة من سمات السياسة الحضرية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . في المتوسط ، ٣٠% من أولئك المؤهلين للتصويت في الانتخابات البلدية الأمريكية ، وأقل في الاستفتاءات ، بينما الرقم المقابل للانتخابات المحلية في بريطانيا هو ٤٠% . حساسية النظام السياسي لمصالح بعض شرائح المجتمع يتم تقليله لأن غير الناخبين لا يتم توزيعهم بشكل عشوائي على جميع السكان . بشكل عام ، تصوت النساء أقل من الرجال والشباب والمتقاعدون أقل عرضة للذهاب إلى صناديق الاقتراع من أولئك في الفئة العمرية المتداخلة ، ويميل الأشخاص ذوو الدخل المنخفض والمؤهلات التعليمية الأقل إلى التصويت أقل من الأغنياء والمتعلمين جيداً ، و المهاجرون الجدد إلى منطقة أقل ميلاً للتصويت في الانتخابات المحلية من المقيمين لفترة طويلة .

يمكن أيضاً إدخال التحيز في السياسة الحضرية من خلال التلاعب الهيكلي للحدود الجغرافية للدوائر الانتخابية . الطريقتان الرئيسيتان لهندسة الظلم الانتخابي هما سوء التقسيم والتوزيع . سوء التوزيع الانتخابي هو الإنشاء المتعمد لدوائر ذات أحجام مختلفة لصالح حزب واحد . كانت "الأحياء الفاسدة" الإنجليزية في أوائل القرن التاسع عشر ، حيث كان عدد أعضاء البرلمان يفوق عدد الناخبين في بعض الأحيان ، هي الأمثلة الأكثر شهرة . إن التعمد السيئ ينطوي على تخفيض قيمة أصوات الخصم من خلال إنشاء دوائر ذات حجم أعلى من المتوسط في المناطق التي يتمتع فيها خصمك بأغلبية انتخابية ودوائر أقل من المتوسط حيث تكون قوياً ، وبالتالي زيادة الأصوات "الزائدة" لخصمك إلى أقصى حد . كانت Gerrymandering استراتيجية شائعة نسبياً لتحيز العملية الديمقراطية لصالح الحزب الحاكم . لاحظ بوستيد (١٩٧٥) كيف تم استخدامها لتخفيف القوة السياسية الكاثوليكية في لندنديري . على الرغم من أن كل منطقة تتوافق بشكل جيد مع معيار تساوي السكان ، فإن التصميم الجغرافي غير النظامي يعتمد لتحقيق نتيجة انتخابية حزبية . على سبيل المثال ، يمتد الحي ١٩٦ في شمال المدينة لمسافة ٤,٥ ميل (٧,٢ كم) في نية واضحة لإغراق التصويت الجمهوري للضواحي الداخلية تحت القوة الديمقراطية في المدينة الداخلية . ربما كان المثال الأكثر وضوحاً على رسم الخرائط الحزبية هو محاولة بلدة توسكيجي AL حرمان الناخبين السود من خلال إعادة ترتيب حدود المدينة من شكل مربع إلى شكل من ثمانية وعشرين . تستخدم بعض المدن الأمريكية ، مثل ديترويت و Miami FL وسياتل WA ، نظام تصويت عموماً لانتخاب أعضاء المجلس ، ولكن الأغلبية ، بما في ذلك نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو إلينوي ، يستخدمون الدوائر ذات العضو الواحد التي تفتح على الأقل إمكانية تقسيم حدود الدوائر الانتخابية .

تكمن المشكلة الرئيسية مع عمالقة الترقيم في أنه في حين أن النتيجة عادة ما تكون واضحة ، فمن الصعب إثبات النية . وبصرف النظر عن قضية توسكيجي ، فإن التحديات القانونية لحدود الدوائر الانتخابية على أساس التخفيف من الأصوات العرقية قد فشلت في كثير من الأحيان لأن المدعين لم يتمكنوا من إظهار دليل على نية تمييزية من جانب سلطات إعادة تقسيم الدوائر ، ولأنه لم يتم تطوير أي إجراء مقبول لتقسيم الدوائر الانتخابية .

أحد الحلول الممكنة هو إزالة عملية التقسيم من الساحة السياسية وإسناد المهمة إلى هيئة غير سياسية (مستقلة) ، كما هو الحال في المملكة المتحدة . ومع ذلك ، لا تزال الحلول الحزبية تنشأ بطريقتين . يستلزم الأمر الأول عملية إهمال حميد أو "تقسيم جائر صامت" لا يتم بموجبه اتخاذ أي إجراء بشأن توصيات اللجنة إذا كانت إعادة التقسيم ستكون غير مؤاتية للحزب الحاكم . والثاني نابع من حقيقة أنه على الرغم من أن حياد الهيئات مثل لجنة الحدود الإنجليزية لا يرقى إليها الشك ، فإن القواعد التي تعمل بموجبها محددة سياسياً وقد تدخل

تحيزات في الإجراء . حتى استخدام الخوارزميات "العلمية" لا يستبعد التأثيرات الذاتية . أنظمة إعادة تقسيم الدوائر الحاسوبية هي أدوات قوية لتصميم مجموعة من خطط إعادة تقسيم الدوائر الممكنة ، لكنها لا تحل مسألة ما إذا كانت مقبولة سياسياً .

المشاركة العامة ،

في معظم الدول الغربية ، أدت العمليات المزدوجة للعلمة وإضفاء الطابع المهني على عملية صنع القرار إلى الحد من قوة الناخبين المحليين ، مما أدى بدوره إلى دعوات للمشاركة العامة والديمقراطية المحلية . تتبع المعضلة الأساسية من التوتر الدائم بين الحاجة إلى الإدارة الفعالة والحاجة إلى أقصى قدر من المساءلة . وبينما يستدعي الأول ميولاً مركزية في الحكومة الحضرية ، فإن الأخير يتطلب قدرًا أكبر من اللامركزية . أنصار مشاركة المواطن في صنع القرار الحكومي تتصور المفهوم الذي يجري تفعيله في استراتيجيات تخصيص الموارد ، واللامركزية في إدارة أنظمة الخدمات ، وإلغاء البيروقراطية ، وإزالة الغموض عن قرارات التخطيط والاستثمار . هذه الأهداف هي في الوقت نفسه لعنة لكثير من المسؤولين المنتخبين الذين يشكون في قيمة المشاركة .

السؤال الرئيسي في مناقشة المشاركة هو مقدار السلطة التي يتم تفويضها للمواطنين . تم تطوير العديد من التصنيفات لعلاقة القوة ، بما في ذلك سلم أرنشتاين (١٩٦٩) لمشاركة المواطنين . يمكن تصنيف الدرجات الثمانية للسلم في ثلاث فئات عريضة تتعلق بما يلي :-

- ١ . أشكال عدم المشاركة التي تعطي فقط وهما للسلطة ؛
- ٢ . درجات رمزية تستند إلى استراتيجيات "من أعلى لأسفل" أحادية الاتجاه للإعلام والاستشارات والتهنئة ؛
- ٣ . درجات السلطة الحقيقية للمواطن .

استراتيجيات المشاركة ،

لقد أدت العديد من الأساليب التقليدية المستخدمة إلى تقدم قضية مشاركة المواطنين بشكل طفيف فقط ، حيث أصبحت أكثر اهتمامًا بنشر المعلومات للجمهور . وتشمل هذه التقنيات المعارض والاجتماعات العامة ونشر الاستبيانات والتقارير والدعاية الإعلامية ومسابقات الأفكار والاستفتاءات والاستفسارات العامة . وتشمل الأساليب التي تتطوي على إمكانية أكبر لإشراك المواطنين إدارة المنطقة وتخطيط المناصرة .

نهج الجوار للإدارة الحضرية ، يركز نهج الجوار على مفهوم التعلم العام ، حيث تطور الحكومات المحلية قدرة معززة على إدراك وفهم الطبيعة المترابطة والمتغيرة للمشكلات في المجتمع (التعرف على المشكلة) ، بالإضافة إلى القدرة على التكيف للاستجابة لهذه الصعوبات المتغيرة في بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب (الاستجابة للمشكلة) . فيما يتعلق بهذا المفهوم ، فإن نهج منطقة الجوار له هدفين :

- (١) تقريب الحكومة المحلية من الناس ، و
 - (٢) ضبط الإجراءات لاحتياجات مناطق معينة داخل المدينة .
- باختصار: تتضمن مناهج المنطقة توجيه تخطيط و / أو إدارة السياسات لاحتياجات مناطق جغرافية معينة داخل السلطة المحلية وقد تتضمن تفويضاً إدارياً و / أو سياسيَ المسؤولية عن جزء على الأقل من هذا العمل على المستوى المحلي .

قدم عدد من السلطات المحلية في بريطانيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة خططاً لإدارة المنطقة . تم بناء برنامج "قاعات المدينة الصغيرة" في بوسطن على أساس أن بوسطن كانت مدينة من الأحياء المتنوعة عرقياً وثقافياً ، على سبيل المثال ، تقع نورث إند ووسط بوسطن من المجتمع الإيطالي ، روكسبري من السكان السود وتشارلستون بشكل رئيسي الأيرلندية . تم إنشاء ١٧ قاعة صغيرة في جميع أنحاء المدينة . كانت الأهداف الرئيسية للبرنامج هي :-

- ١ . تقديم مجموعة من الخدمات المباشرة والمعلومات للجمهور ؛

٢. الرد على المطالبين ،

٣. العمل كمحفز لزيادة مشاركة المواطنين ؛

٤. تحسين تقديم خدمات المدينة على المستوى المحلي.

بشكل عام ، كانت تقييمات البرنامج مواتية ، نجاحًا رئيسيًا هو تحسين وصول الجمهور إلى قاعة المدينة من خلال توفير المعلومات المحلية المعنية وخدمة الشكاوى جنبًا إلى جنب مع توفير بعض الخدمات المباشرة . تضمنت عيوب المخطط وجود ميل للرعاية السياسية للتأثير على تعيينات الموظفين والتراكمات التشغيلية في التعامل مع الشكاوى . أكثر الانتقادات الدامية متعة لنهج إدارة المنطقة هو أن "النموذج هو إلى حد كبير استجابة ليبرالية للمطالب الراديكالية للحصول على قوة أكبر والتي تحاول إهانة المعارضين الرسميين والإجرائيين ، التغيير الطوعي مع تجاهل إجراء أي تغييرات كبيرة في تخصيص السلطة . كان مؤشر بياني على استمرار عدم الرضا من جانب بعض مجموعات الأقليات في بوسطن استفتاء عام ١٩٨٦ على اقتراح مفاده أن حي روكسبري الأسود يجب أن يفصل عن المدينة . قد توجه انتقادات مماثلة إلى نظام المجالس المجتمعية المقدمة في المدن البريطانية كوسيلة للتحقق من وجهات نظر المجتمعات المحلية ونقلها إلى الهيئات العامة ذات الصلة . تم تفسيرها بمصطلحات تعددية ومجالس مجتمعية تمثل اتساعًا في إمكانية الوصول السياسي ، لكن هذا يحدث ضمن قيود محددة من الأعلى . يشدد المنظور البنيوي على عدم وجود أي تفويض حقيقي للسلطة على المستوى المحلي وينظر إلى المخطط باعتباره وسيلة مفيدة للسيطرة الاجتماعية يمكن من خلاله تحويل الضغط الشعبي من أجل التغيير الاجتماعي إلى قلق من العدالة الاجتماعية .

تخطيط المناصرة ،

ترجع جذور تخطيط المناصرة إلى تزايد معدل الجروح والتخريب في المدينة الأمريكية في أواخر الخمسينات ، والذي عزاه العديد من المحللين إلى عزلة المواطن وشذوذه. بالنسبة لكورد وأوهلين (١٩٦٠) ، نتج ٣٩ شذوذًا عن التفاوت الذي يراه الشباب ذو الدخل المنخفض بين تطلعاتهم المشروعة والفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية التي أتاحتها لهم المجتمع . كان الحل يكمن في إصلاح المجتمع بمشاركة المواطنين ذوي الدخل المنخفض ، وكان العامل الرئيسي لهذا التغيير هو احترام التخطيط .

عندما اندلعت أعمال شغب حضرية في الستينيات ، تبنت الحكومة هذه الحجج وترجمتها إلى قانون الفرص الاقتصادية لعام ١٩٦٤ ، الذي تبنى مبدأ "أقصى مشاركة ممكنة". في الجوهر ، يعني تخطيط المناصرة توفير الخبرة المهنية في التخطيط والخدمات للأقليات التي تقتفر إلى القدرة المالية لشراء الخدمات . كان المفهوم شائعًا من قبل دافيدوف (١٩٦٥) ، الذي توخى شكلاً متعددًا من التخطيط (على عكس ، على سبيل المثال ، خطة رئيسية موحدة) حيث يتم تمثيل جميع المصالح الخاصة للمجتمع من قبل المخططين الذين يجتمعون في الساحة السياسية "بمقترحات عملاتهم" بحيث تظهر أفضل خطة . يدرك هذا المنظور أن "المصلحة العامة" ليست مسألة علمية بل مسألة سياسية .

تخطيط الدفاع ، بأشكاله المختلفة ، هو محاولة لدفع مشاركة المواطنين إلى الأمام من مجرد الاستجابة لخطط الوكالة لاقتراح مفاهيمهم الخاصة للأهداف المناسبة والعمل المستقبلي.

اتخذ تخطيط الدفاع العديد من الأشكال ، ولكن ثلاثة أمثلة على المفهوم الأصلي هي لجنة تجديد المهندس المعماري في هارلم (ARCH) ، وسائل التخطيط الحضري في بوسطن (UFA) ومركز تصميم المجتمع (CDC) في سان فرانسيسكو . على سبيل المثال ، تم تشكيل منظمة ARCH في عام ١٩٦٤ من قبل مجموعة من المهنيين البيض الذين شعروا أن خبرتهم يمكن أن تكون مساعدة لمجتمع Harlem وقد انتقد أحد القوى المحدود لاستراتيجية المناصرة . وقد أثبت مؤسسو ARCH ، وبشكل عام ، تغيير النظام العقلي أنه يتجاوز صلاحيات حتى أكثر المخططين نجاحًا . على الرغم من قيوده ، لا تزال الدعوة للتخطيط مستمرة ، لا سيما فيما يتعلق بالمجتمع و النمو الاقتصادي . اقترح بعض مؤيديها أن المخططين الذين يعملون ضمن

نظام تخطيط المدن المعمول به يجب أن لا يتم التقليل منه دون الحاجة إلى مجموعة عملاء . تم وصف هذا النهج بأنه راديكالية براغماتية (ينظر الفصل ٨) .
السياسة الشعبية ،

في بريطانيا ، حيث ترتبط السياسة المحلية ارتباطاً وثيقاً ببنية الحزب الوطني ، فإن تشكيل تجمعات سياسية جديدة لخوض الانتخابات المحلية ليس شائعاً . وعلى النقيض من ذلك ، فإن هيمنة عدم التحيز في الحكومة البلدية في أمريكا الشمالية تسمح للمصالح المستقلة بدخول الساحة السياسية بسهولة أكبر ، كما يتضح من انتخاب الأغلبية الشعبية / الليبرالية في مجلس مدينة سانتا مونيكا في ١٩٨١ . عدم التحيز في المدن الأمريكية غالباً ما توجد حيث أنتجت بنية الحكومة "المُصلحة" شكلاً من أشكال الإدارة أو إدارة المدينة . في العديد من مدن أمريكا الشمالية الكبيرة ، يتخفى الاستقلال الواضح للسياسيين بنظرة محافظة على الأعمال .

في ظل ظروف معينة ، يمكن أن تجتمع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية لتوليد زخما يكفي لإحداث حركة سياسية بديلة شعبية كتحدٍ للوضع الراهن . أحد الأمثلة على هذا الحدث كان ظهور حركة حركة الناخبين (TEAM) في فانكوفر . تأسس حزب الإصلاح الحضري الليبرالي في عام ١٩٦٨ وتولى السيطرة السياسية على المدينة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨ . واستناداً إلى إيديولوجية إنتاج مدينة صالحة للعيش ، تحدى فريق TEAM واستبدل مؤقتاً أساس تعزيز النمو السائد لسياسة فانكوفر . حقق بعض النجاحات الهامة ، وأبرزها إعادة تطوير False Creek منطقة داخل المدينة ، لكنها أنتجت أيضاً العديد من النتائج التي كانت تتراجع اجتماعياً للطبقة العاملة وفتحت الإدارة لتهمة النخبوية . كان هذا هو الحال بشكل خاص في سوق الأراضي الخاصة ، حيث لا يمكن للإدارة أن تمارس سوى تأثيراً غير مباشراً . وهكذا ، على سبيل المثال ، تم تجميل شارع التسوق الرئيسي في وسط المدينة على الرغم من احتجاجات عدد من أصحاب المتاجر . أجبرت الزيادات اللاحقة في الإيجار من قبل الملاك بعض تجار التجزئة على الانتقال . كما أدت إعادة تطوير False Creek نفسها إلى بعض العوامل السلبية الخارجية للمقيمين ذوي الدخل المنخفض في منطقة Fairview Slopes المجاورة ، التي تم هدم منازلها لإفساح المجال أمام مشاريع تطوير منازل باهظة الثمن . هذه النخبوية ، وإن كانت غير مقصودة ، إلى جانب الانقسامات الداخلية ، وقيود الهيكل السياسي الوطني والمحلي ، وتراجع الاقتصاد المحلي ، مجتمعة لهزيمة TEAM في انتخابات عام ١٩٧٨ . ومع ذلك ، فإن زوال TEAM كحزب لم يبشر بانقراض إيديولوجية TEAM . تم ملء الفراغ السياسي من قبل لجنة الناخبين التقدميين (COPE) ، وهو حزب اشتراكي ديمقراطي كان بحلول عام ١٩٩٠ يشغل نصف المقاعد في مجلس المدينة . على مدى عقدين من عام ١٩٧٠ ، قدم TEAM و COPE للناخبين بديلاً موثقاً لحكومة مدينة NPA (الرابطة غير الحزبية) المؤيدة للنمو .

كما توضح تجربة TEAM ومبادرات المشاركة الرسمية الأخرى ، فإن الصراع بين مصالح المواطنين وتلك المتأصلة في عملية التنمية الحضرية الرأسمالية هو صراع غير متكافئ . **إن المشكلة الرئيسية التي أدت إلى إرباك محاولات إرساء الديمقراطية البلدية هي أنه في معظم الحالات تم إعادة توزيع مستوى النفوذ بدلاً من السلطة .**

لقد أدت القدرة المحدودة على ممارسة تأثير هادف على صنع القرار الحضري من خلال القنوات الرسمية للمشاركة (أي الديمقراطية التمثيلية ومشاركة المواطنين المفوضين من قبل الحكومة) إلى ظهور مجموعات احتجاجية متطرفة من القاعدة إلى القمة والحركات الاجتماعية الحضرية .

التحركات الاجتماعية الحضرية ،

توفر المشاركة المجتمعية التوافقية التي تتيح الوصول "الداخلي" إلى صانعي السياسات مساراً رسمياً مباشراً للمسؤولين الحكوميين ولكنها تثير أيضاً إمكانية المشاركة . بالنسبة لجماعات الاحتجاج الحضرية ، هناك مزايا واضحة في العمل خارج النظام الرسمي

عبر استراتيجية المشاركة في الصراع . وتشمل هذه تعزيز تضامن المجموعة الداخلي ، والقدرة على الحصول على تنازلات من الحكومة من خلال الخوف أو التعاطف أو التعبئة الناجحة للمجموعات العامة التي عادة ما تكون النخبة منتبهة لها . بالنظر إلى هذا السياق ، فإن المشاركة والمقاومة مرتبطتان جدلياً وتمثلان مزيجاً قد يوفر أفضل أمل في النجاح للأحياء السكنية المنفصلة . ويتضح ذلك في دراسة عن التأثير السياسي لوكالات العمل المجتمعي (CAAs) في الولايات المتحدة الأمريكية . نشأت هذه من مبادرة اتحادية ، أطلقت في عام ١٩٦٤ ، لتعزيز الخدمات القائمة على الأحياء السكنية والتنظيم المجتمعي مع ما لا يقل عن ثلث تمثيل الفقراء في مجالس إدارة CAA . وجد أوستن (١٩٧٢) ، في مسح شمل عشرين مدينة ، أنه فقط في ثلث الوكالات التي كانت فيها مشاركة الأحياء عدائية كان هناك أي علاقة بين العمل المقيم والتغير الحضري . إجراء مباشر للحصول على قرارات مواتية للمجموعات والأحياء المحرومة غالباً ما يكون ضرورياً ، لأنه ، كما لاحظ رايدل (١٩٧٢) ، لا أحد يتخلى عن السلطة للآخرين إلا إذا لم يعد بحاجة إليها ، لم يعد بإمكانه الحفاظ عليها لأسباب شخصية ، أو اضطر للقيام بذلك .

الحركات الاجتماعية الحضرية موجودة في كل مجتمع غربي بما في ذلك ، على سبيل المثال ، إسبانيا ، إيطاليا ، هولندا ، (غرب) ألمانيا وأستراليا ، بالإضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . التوجه الجذري وأسلوب التنظيم غير الهرمي ، وبعدهما عن عدم الانخراط في السياسة الرسمية ، وتركيزهما على العمل والاحتجاج المباشرين . والأهداف الرئيسية للحركات الاجتماعية الحضرية هي ثلاثة أنواع ، تتعلق بما يلي :-

١. قضايا الاستهلاك الجمعي . وتشمل هذه التحركات لتوفير السكن والخدمات الحضرية عندما تكون غائبة ، والتحركات على الوصول إلى السكن والخدمات الحضرية (مثل إيجارات الإسكان العام ، وقواعد الأهلية ، ورسوم الحافلات).

٢. الدفاع عن الهوية الثقافية . وهذا يشمل الحركات المعارضة للتهديدات العمرانية لحى سكني ما (مثل التجديد الحضري) ، وضد التهديدات الاجتماعية مثل إدخال عائلات أو مرافق غير مرغوب فيها . (يمكن أن يشمل ذلك الحركات التراجعية اجتماعياً مثل تلك المصممة للحفاظ على الفصل العنصري).

٣. التعبئة السياسية . الهدف من هذا النوع من الحركة هو تحقيق السيطرة على المؤسسات المحلية وإدارتها . تتضمن الطلبات عادة المشاركة في قرارات التخطيط ، والإدارة الذاتية لخطط الإسكان العامة ، والتحكم في إنفاق المجلس داخل الحى السكني .

في الولايات المتحدة الأمريكية ، في أواخر الستينيات ، كان السعي وراء الحقوق المدنية السوداء ، وتزايد البطالة والتضخم ، وتكلفة حرب فيتنام ، التي استنزفت الأموال من البرامج الاجتماعية الفيدرالية ، واحتجاجات الطلاب ضد الفكر الرأسمالي ، والآثار الاجتماعية السلبية للفدرالية . برامج التجديد الحضري المدعومة وبناء الطرق السريعة مجتمعة لإحداث حركات احتجاجية حضرية صاخبة . كان التحدي الموجه إلى النظام الاجتماعي السائد من قبل سكان المدينة الأكثر بروزاً في مظاهرات الغيتو شكلاً من أشكال الاحتجاج الذي وقع أيضاً في العديد من مناطق الأقليات العرقية في المدن البريطانية خلال الثمانينيات . الأشكال ، ممثلة بشكل عام في عمل المنظمات المجتمعية المتشددة . بمساعدة برنامج العمل المجتمعي الممول من المكتب الفيدرالي للفرص الاقتصادية ، نشأت الآلاف من المنظمات الشعبية في المدن المركزية في المناطق الحضرية الكبيرة .

كانت الحركات الحضرية الأكثر انتشاراً داخل المدينة هي التعبئة ضد التجديد الحضري ، إما لحماية حى من الهدم أو للحصول على نقل مناسب وتعويض . تتوفر العديد من دراسات الحالة التفصيلية لهذه العملية في المدن الفردية . في المملكة المتحدة ، أدى إدخال الرسوم المجتمعية (ضريبة الاستطلاع) من قبل حكومة المحافظين السيدة تاتشر إلى معارضة شعبية واسعة وعصيان مدني في شكل حملات عدم الدفع و مظاهرات في الشوارع ، والتي

أدت في نهاية المطاف إلى استبدال ضريبة الاستطلاع القائمة على نصيب الفرد بضريبة مجلس أسرية جديدة .

توفر قضية حقوق المستأجرين في الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً على حركة اجتماعية حضرية حديثة قيد التشغيل . بحلول عام ١٩٨٠ ، كانت مجموعات المستأجرين على مستوى المبنى موجودة في كل مدينة أمريكية ، وكانت هناك منظمات مستأجرة على مستوى الولاية مستقرة في نيويورك ونيوجيرسي وماساتشوستس وكاليفورنيا ، وتم إنشاء اتحاد المستأجرين الوطني . إلى حد كبير ، طور الملاك أيضاً تماسكاً أكبر من أجل معارضة تهديد تحديد الإيجارات وأنظمة الإسكان الأخرى بما يتعارض مع مصالحهم . في عام ١٩٧٨ ، تم تشكيل المجلس القومي للإسكان الإيجاري (أعيدت تسميته بالمجلس الوطني متعدد المساكن في عام ١٩٨٠) لتزويد مجموعات أصحاب الأراضي المحلية بالمشورة بشأن الحملات الإعلامية ، والتكتيكات القانونية والحجج ضد تحديد الإيجارات والمطالب البروتينية ، وكذلك للضغط على واشنطن . ونتيجة لذلك ، فإن "الوعي الذاتي والنشاط المزدهر بين كل من المستأجرين والملاك على المستويات المحلية والولائية والوطنية جعل نزاع المستأجرين سمة مهمة في المشهد السياسي الأمريكي" (Dreier 1984) .

على الرغم من إنجازات مجموعات المستأجرين فإنهم يواجهون العديد من القيود المضمنة . يشمل ذلك فقرهم النسبي مقارنة بمجموعات الملاك ، والتأثير الكبير للمصالح العقارية في السياسات المحلية والوطنية ، والمستويات المنخفضة التقليدية لتسجيل الناخبين والمشاركة السياسية . من المرجح أن تستمر حركة المستأجرين في التركيز على القضايا المحلية وعلى مستوى الولاية مثل قوانين التحكم في الإيجارات ، وأنظمة الإخلاء ، وتحسين إنفاذ قوانين الإسكان والتغييرات في قانون المستأجر والمالك . ومع ذلك ، لا يمكن تجاهل حقيقة أن القرارات الفيدرالية إلى حد كبير في مجالات قوانين الضرائب والإعانات وبرامج التنشيط وأسعار الفائدة وميزانيات الإسكان العام تحدد طبيعة مشكلات الإسكان المحلية والموارد المتاحة لها .

يمكن تطبيق هذه الاستنتاجات حول الدور المستقبلي لمنظمات المستأجرين على الحركات الاجتماعية الأخرى "من أسفل إلى أعلى" . بشكل عام ، من أجل تطوير صوت سياسي على المستوى الوطني حيث يتم اتخاذ قرارات سياسية رئيسية ، قد يكون من الضروري للمجموعات الفردية توسيع منظورها والسعي لتشكيل تحالفات مع مجموعات المصالح الأخرى ذات القضية الواحدة ، مثل التجارة على مستوى الدولة النقابات ومنظمات كبار السن والمنظمات البيئية والنسائية . مثال حركة الحظر الأخضر الأسترالية (تحالف بين مجموعات عمل السكان المعارضة لأنواع معينة من التنمية واتحاد عمال البنائين) يوضح القوة الكامنة للحركات الاجتماعية ذات القاعدة العريضة . تحالف لوس أنجلوس من أجل اقتصاد جديد (LAANE) هو تحالف متعدد الأعراق وعبر الطبقات من النقابات العمالية والجماعات الدينية والمنظمات المجتمعية . متابعة نجحت الأجندة القائمة على "النمو مع العدالة" LAANE في الضغط على يونيفرسال ستوديز للموافقة على دفع أجور محسنة وفوائد صحية لـ ٨٠٠٠ من عمال الخدمة الجدد المشاركين في توسيع مدينة الملاهي City Walk . يعد تشكيل التحالفات دون التخلي عن الهوية واختراق النظام السياسي مع الاحتفاظ بحق العمل المباشر من بين المتطلبات الرئيسية للتحول من الضغط الشعبي إلى القوة الشعبية في تشكيل السياسات الحضرية .